المقياس : أخلاقيات المهنة

المستوى: ماستر 2

التخصص: لسانيات تطبيقية

المحاضرة الخامسة: أسباب وآثار الفساد المالي والإداري

1_ أسباب الفساد المالي والإداري

أ_ الأسباب الاقتصادية : ومنها

_ تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية : إن أحد الأسباب الرئيسية لظهور الفساد هي تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية إذ أن الأفراد بطبيعتهم يميلون إلى منح الرشاوى للمسؤولين لتخطي القواعد والنظم والإجراءات العامة ، ويأخذ التدخل الحكومي أشكالا عدة نذكر منها : الإعانات الحكومية ، التحكم في الأسعار ...إلخ

_ الكتمان والاحتكار والمحاسبة : فكلما تمتع الموظفون العموميون السياسيون بدرجة أعلى من الكتمان والسرية والاحتكار ، وبدرجة أقل من المحاسبة زلت احتمالية وقوع الفساد ، فالمنصب الحكومي يعطي صاحبه درجات متباينة من السيطرة على الأنشطة الحكومية ، مثل عقود المشتريات والاستثمارات الحكومية المختلفة والحوافز الضريبية .

ب_الأسباب الإدارية :

_تهاون الأجهزة الحكومية في معالجة الانحرافات والفساد الإداري وعدم تطبيق الجزاءات التي تردع كل منحرف

_قصور وعيوب الهيكل التننظيمي كعدم تحديد ووضوح قنوات الاتصال ونطاق الإشراف الإداري وازدواجية الاختصاصات والمهام الوظيفية مما يؤدي إلى صعوبة تحديد المسؤوليات

_ عدم كفاءة الموظفين مما يسبب قيام الموظف بعمله بصورة متدنية ويصبح بيئة خصبة لارتكاب الفساد

ج_ الأسباب السياسية :

_ الحكومات الضعيفة : يؤدي ضعف الحكومة إلى تنمية الفساد

_ عدم اهتمام القيادة السياسية بمحاربة الفساد

د_ الأسباب الاجتماعية والثقافية والقانونية :

_ نمط العلاقات والأعراف والوعي بين أفراد المجتمع

تعقد القوانين الضريبية وصعوبة فهمها

قلة معاقبة المفسدين

2_ أثار الفساد المالي والإداري

أ_ الآثار الاجتماعية :

يؤدي الفساد الإداري إلى انهيار القيم الأخلاقية وانتشار الإحباط وأن لا مبالاة بين أفراد المجتمع ، بالإضافة إلى ضياع قيم العمل والانتماء وتراجع الاهتمام بالحق العام وغلب الشعور بالظلم لدى الفئات المهمشة لأعلى درجات الاحتقان المجتمعي وخاصة بين شرائح الشباب .

ب_ الآثار الاقتصادية :

_ فشل جدب رؤوس الاستثمار الأجنبية وبعد المستثمرين المحليين عن المشاريع التطويرية

_ هدر الموارد العامة للدولة بسبب الانحياز للمصالح الشخصية وتغلب الكسب الشخصي على تحقيق مكاسب للدولة وبعد المستثمرين عن المشروعات التنموية لما تتكبده من تكلفة مادية عالية قد لا تتحملها الخزينة العامة للدولة فتلجأ للمستثمرين

_ هجرة الكفاءات الاقتصادية نظرا لعدم تقدير الدولة لهم وغلب طابع المحسوبية والمحاباة في اختيار من يشغل المناصب الحساسة في هده المؤسسات .

ج_ الآثار السياسية :

_ التأثير على مستوى الديمقراطية التي يتمتع بها النظام وعلى قدرته على التعامل بعدم تحييز لكافة مواطنيه وعدم توفر حقوق المساواة وكفاية الفرص بشفافية وانفتاح

_ تضخم النزاعات وتزايد الصراعات وبخاصة إدا ما تعارضت المصالح بين فريقين مختلفين في عالم السياسة

_ خلق نوعا من النفاق السياسي

_ ضعف المؤسسة العامة ومجتمعها المدني

ولا تأتي آثار الفساد الإداري على النواحي العامة فقط بل تأتي على نحو أكثر تخصصا ، فنرى أثار الفساد الإداري في :

1_ الإضرار بمصداقية الدولة وأجهزتها الإدارية وإضعاف قواعد العمل بها دون تحقيق أهدافها الرسمية التي أنشئت لأجلها مما ينتج عنه ضعف ثقة مرتاديها وابتعاد جمهور متعامليها عنها .

2_ إعاقة عملية النمو الاقتصادي التي تقوم عليه عملية التنمية

3_ ظهور طبقة بهمها انتشار الفساد الإداري لتحقيق مآربها الخاصة عاملة على إفقاد الأجهزة الإدارية السليمة كياناتها لصالح الأخرى الفاسدة

4_ تدني مستويات ما يقدم من خدمات وهي نتيجة حتمية من نتائج الفساد الإداري .

3_ معالجة الفساد الإداري والمالي :

تهتم الكثير من المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية بموضوع الفساد من حيث تحديد حجم الظاهرة ودراستها ووضع السياسات والأدوات الكفيلة بمحاربتها ، وتعد منظمة الشفافية الدولية من أهم الهيئات على المستوى العالمي ، فمند العام 1995 بدأت بإصدار مؤشر مدركات الفساد ، ويعتبر من أهم إصدارات هده الهيئة ، حيث يقيم ويرتب الدول أو المناطق بحسب درجة إدراك وجود الفساد في القطاع العمومي ، وهو مؤشر مركب ويشكل مزيجا من استطلاعات الرأي ويعتمد على بيانات ذات صلة بالفساد تم جمعها عن طريق استقصاءات متخصصة قامت بها منظمات وهيئات مختلفة وحسنة السمعة . يعكس مؤشر مدركات الفساد آراء المراقبين من جميع أنحاء العالم متضمنا الخبراء من نفس الدولة الجارية تقييمها.

المراجع المعتمدة :

1_ الفساد الإداري وأسباب ظهوره والآثار الناتجة عنه ، سافيناز صالح .

2_ الفساد المالي والإداري " الأسباب والظواهر " من خلال مؤشرات عربية ، أمين بن سعيدة . مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية .